الوضع الاجتماعي والصحي للاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية

خلال الثورة التحريرية (1962-1954).

أ/ الطاهر جبلي قسم التاريخ جامعة تلمسان

تمهيـــد:

شكلت مسألة اللاجئين طوال فترة الثورة التحريرية أحد الفصول الأكثر مأساوية، حيث أفرزت ظروف الحرب الشرسة في الجزائر، أوضاعا وتقلبات اجتماعية داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فمنذ الساعات الأولى من اندلاع الثورة وتصاعد وتيرة العمل المسلح، لجأت سلطات الإدارة الاستعمارية إلى تبني سياسية المسؤولية الجماعية ضد الجزائريين، في محاولات يائسة لعزل الثورة عن الشعب، وتفننت مصالحها المضادة لحرب العصابات في ابتكار أحدث الطرق والوسائل الناجعة لاستعادة الأمن والحيلولة دون انتشار عدوى "التمرد" عبر كامل التراب الوطني.

وقد انعكس هذا الوضع المتردي بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية التى عرفت سيولا من اللاجئين الفارين من الابادة، والأسر في مراكز التجميع والمحتشدات،الأمر الذي أدى إلى بروز مأساة اللاجئين الجزائريين في تاريخ الثورة التحريرية حيث شكلت عبئا أثقل كاهل قيادة الثورة التحريرية وفي هذا الإطار سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على جملة من التساؤلات على شاكلة كيف برزت مأساة اللاجئين في تاريخ الثورة التحريرية ؟وكيف كانت وضعيتهم الاجتماعية والصحية؟ وماهو موقف قيادة الثورة من هذه الوضعية المأساوية؟

* السياسة الإبادة الاستعمارية في مواجهة الثورة التحريرية :

مع تطور الأوضاع التي آلت إليها حرب الجزائر، قررت السلطات الفرنسية الشروع في تطبيق إحدى أشكال سياساتها الاستعمارية الجهنمية، فيما يعرف في الأدبيات العسكرية "بالمناطق المحرمة" (ZONES INTERDITE) [1]، حيث لجأت (إلى تفريغ مناطق بكاملها من سكانها نهائيا ومنعهم من الإقامة فيها والإلقاء بهم في السجون والمحتشدات ومراكز التجميع بعد مصادرة وحرق ممتلكاتهم وتعريض ما بقي منها للقصف المدفعي والجوي لئلا يستخدمه المجاهدون كبنية تحتية تخدم الثورة ماديا ومعنويا) [2].

وتطورت هذه السياسة بشكل عملي وجدي في شهر ماي سنة1957، حيث شملت معظم مناطق الأوراس في الولاية الأولى ،وكذلك الشمال القسنطيني ،وجبال الونشريس في الولاية الرابعة إضافة إلى المناطق الحدودية الشرقية ،والغربية ،ومع قدوم قوات الجنرال شال [3]، تضاعفت المناطق المحرمة واتسعت مساحاتها بعشرات المرات عن السنوات السابقة للثورة التحريرية [4].

وعن هذه السياسة يوضح الجنرال موريس شال « لقد صدمت خلال زياراتي للنواحي في الجزائر بما يسمى، المناطق المحرمة، هي محرمة على من ؟ ليس على جيش التحرير الوطني، على أية حال لقد استوحيت مخططي، من هذه المناطق بالذات لأنها منطلق الثوار إلى السهول، بهدف نصب كمائنهم، ولذا يجب بقاؤنا واستقرارنا فيها، وهو بقاء يتطلب وجود جيش كبير »[5]ودون الاستطراد في

هذا الموضوع فإنه يجب الإشارة إلى أن المناطق الشرقية لم تستثن من المخطط الجهنمي العام الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية، نظرا للدور الفعال الذي أصبحت تقوم به في مزاوجتها بين عمليتي الدعم اللوجيستيكي والنشاط العسكري على امتداد الحدود الشرقية، بحكم موقعها الإستراتيجي خصوصا مع مطلع سنة 1957، حيث ازدادت حدة النشاط العسكري، عبر الخطوط المكهربة أثناء معارك العبور وعمليات الاختراق والهجومات المكثفة على مراكز العدو، المتواجدة عبر تراب القاعدة الشرقية.

لقد ركزت الإدارة الاستعمارية كل جهودها مع مطلع سنة 1958، لخنق الثورة، بقطع خطوط الإمداد العسكري، حيث لجأت قوات الجيش الفرنسي المرابطة في مراكزها العسكرية إلى التحرش ضد الحدود التونسية بدعوى ممارسة "حق التتبع" لعناصر جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية[6].ومع المستجدات الجديدة التي فرضتها تداعيات الموقف الوحدوي من القضية الراهنة خصوصا، بعد استقلال كل من تونس والمغرب اللتان لم تخفيا تعاطفهما مع الشعب الجزائري في شرعية مطالبه السياسية العادلة، لجأ ضباط أركان الجيش الفرنسي في الجزائر إلى التنديد والتوعد والتهديد، « هذا لا يحتمل كيف نستطيع ضرب المتمردين، إذا كانوا ينسحبون بعد كل عملية إلى الأراضي التونسية أو المغربية ؟ يجب علينا أن نتتبعهم، علينا احتلال تونس والمغرب، عندها تتوقف الحرب بالتأكيد في الجزائر »، وراح الجنرال ماسو، يهدد بالانتقال إلى تونس لينام منتعلا حذاءه في سرير بورقيبة [7].وتجسدت أولى تلك الخطوات في هذا الاتجاه في العملية التي قام بها سلاح الجو الفرنسي يوم 8 فيفري 1958، بقصف قرية ساقية سيدي يوسف التونسية على الحدود الجزائرية[8].

بعد محاولات فاشلة قامت بها سلطات العدو لوضع قوات دولية على المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر، وظهور بوادر فشل الخط المكهرب (خط موريس) منذ الوهلة الأولى لوضع لمساته الأخيرة للحد من نشاط الثوار، لجأت إلى خطة لا تقل خطورتها عن سابقاتها في إطار استراتيجية شاملة للقضاء على الثورة بشتى الطرق، والوسائل التي من شانها أن تحقق حلم دعاة الجزائر الفرنسية.

وعلى غرار ما درجت عليه السياسة الاستعمارية منذ 1830 في الجزائر عمدت الإدارة الفرنسية في محاولة منافية لكل القيم الإنسانية إلى ارتكاب جريمة أكثر بشاعة، شهدتها مدن وقرى القاعدة الشرقية سنة 1958، إذ لجأت إلى عملية ترحيل وإخلاء سكان المناطق الواقعة بين خط موريس، والحدود التونسية شرقا ومن البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا تمهيدا لجعلها منطقة محرمة[9].

وبناء على اقتراح من طرف وزير الدفاع الفرنسي شابان دالماس - (CHARBAN DALMAS) في شهر جانفي سنة 1958 وافق المجلس الوزاري الفرنسي يوم 19 فيفري 1958 على إيجاد منطقة محرمة جديدة [10]، ولم تخفي السلطات الفرنسية هذه المرة عزمها على إبادة كل شيء، وقد بلغ طول هذه المنطقة "حوالي أربع مائة كلم ويتراوح عرضها من ثلاثين إلى خمسين كلم وتبلغ مساحاتها حوالي عشرة آلاف كلم²، وهو ما يعادل مساحة ثلاث مقاطعات فرنسية متوسطة، ويمكن تحديد هذه المنطقة التي تتألف من مضيق طويل يمتد من باب البحر إلى مشارف الصحراء جنوبا ويحده غربا سكة الحديد التي تربط عنابة بتبسة، أما من الشرق الحدود التونسية [11].

وقد شملت المنطقة المحرمة الجديدة التي استحدثتها سلطات العدو، عموم الفضاء الجغرافي، لتراب القاعدة الشرقية التي ضمت مدنا ذات نسبة هامة من الأوروبين، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى تسييج تلك المدن بالأسلاك الشائكة لئلا تكون هدفا لقنابل الطائرات، وذلك بعد عملية تجميع كل السكان

الأوروبيين المتفرقين في مختلف الضيعات، والقرى والبعض القليل من الجزائريين في تلك المراكز، تمهيدا لمرحلة الإبادة الجماعية لأغلبية السكان الجزائريين، وممتلكاتهم على هذه المساحة التي تعادل مساحة أربعة عمالات فرنسية [12].

وبهذه الإجراءات التمهيدية شهدت السياسة الاستعمارية طورا جديدا من أطوار حرب الإبادة الشاملة، حيث أصبحت معظم نواحي القاعدة الشرقية مهددة بالإبادة في "المنطقة المحرمة"، إذ تشير الأعداد التي جاءت في الإحصائيات الفرنسية الرسمية لسنة 1954 إلى أن مجموع سكان تلك النواحي المهددة يقدر بـ 344981 نسمة من الجزائريين[13] يتوزعون على عدة نواحي وأقسام على امتداد المنطقـــة المحرمـــة مـــن الشمال نحو الجنوب على التراب الوطني بمحاذاة الحدود التونسية [14].

لقد شرعت سلطات الاحتلال في تنفيذ الخطة التي اقترحها شابان دالماس - CHARBAN DALMAS على المجلس الوزاري الفرنسي مع أواخر نفس الشهر، وأعلنت عن جلاء سكان المنطقة المحرمة الجديدة الذي بلغ عددهم حسب إحصائياتها حوالي 70 ألف نسمة، غير أن العدد الحقيقي لمجموع سكان هذه المنطقة يفوق 300 ألف استنادا إلى إحصائياتها الرسمية لسنة 1954 [15] وصرح شابان دالماس في نفس الإطار بأنه يجب ترحيل السكان في ظرف لا يتعدى ثمان أيام، الأمر الذي يخفي في طياته عزم السلطات الفرنسية على إبادة أكثر من 200 ألف جزائري من سكان هذه المنطقة [16].

* بداية مأساة اللاجئين الجزائريين خلال الثور التحريرية:

وفي مشهد تراجيدي تم إجلاء سكان المنطقة المحرمة وسط الإرهاب والتعذيب والتنكيل، في خط يمتد من عنابة إلى نقرين تجاه القرية التونسية "تمغزت"، عندما تلقت القوات الفرنسية المرابطة في هذه المنطقة من التراب الوطني أوامر بسحق كل مظاهر الحياة البشرية[17]، الأمر الذي يثبت بعمق على أن الإرهاب الفرنسي ضد السكان هو جزء لا يتجزأ من السياسة الفرنسية في إطارها العام ويمارس بوعي وبتخطيط مسبق وأن التدمير المنظم للقرى التي اشتبه على أنها ساعدت الثوار، وإفناء سكانها هما العمود الفقري للإرهاب الفرنسي الذي يكلف عددا أكبر من الضحايا [18].

إن سياسة المسؤولية الجماعية التي تبنتها الإدارة الفرنسية، وحتى البرمجة نفسها في التوجه العام للمشروع الاستعماري، وظفت في عمليات ثأرية، وبكل "رسمية" تَعتبر السلطات الاستعمارية أن كل قتيل أو قتلى، من جيش العدو الذين يسقطون أثناء العمليات العسكرية، أمام الثوار، يجب أن يدفع ثمنه مئات السكان المدنيين من الجزائريين [19]

ومما زاد الوضع خطورة، اشتداد سياسة القمع مع مطلع سنة 1959 على إثر الشروع في تطبيق مخطط شال الجهنمي، حيث أصبحت المنطقة الواقعة بين فكي شال وموريس [20] مهددة أكثر من أي وقت مضى بالإبادة بعد تصاعد عمليات القصف العشوائي للقرى وترحيل السكان، وتجميعهم في المحتشدات التي ارتفع عددها بارتفاع المرحلين من السكان الجزائريين[21]في القاعدة الشرقية، الأمر الذي كان في نظر سلطات العدو إجراء ضروري من أجل التهدئة.

ولم تكن هذه المحتشدات [22] التي كانت تفتقر إلى أبسط شروط الصحة سوى وسيلة من وسائل الإبادة البطيئة، لما يلاقيه السكان يوميا من معاناة، الجوع، والفقر، والجهل، والمرض، والتعذيب.

*وضعية اللاجئين الجزائريين الاجتماعية والصحية على الأراضي التونسية:

وأمام إقدام السلطات الفرنسية على عملها اللاإنساني، بقصف القرى وتدمير المنازل، وحرق المحاصيل الزراعية للفلاحين، اضطر سكان القاعدة الشرقية، خاصة منهم الشيوخ، والنساء، والأطفال، إلى النزوح نحو الحدود الجزائرية التونسية بموافقة جيش التحرير الوطني للتخفيف من آثار سياسة التجويع التي لجأت إليها سلطات العدو [23] وحول هذه الأوضاع يذكر المجاهد عليات متهني [24] أنه نتيجة القمع الاستعماري فر السكان من المنطقة المحرمة إلى الشريط الحدودي على الأراضي التونسية أين تم استقرارهم هناك [25] الأمر الذي طرح مشكلا من أكبر المشاكل الاجتماعية، عندما تعلق الأمر بمأساة اللاجئين إلى كل من تونس، والمغرب، ولم تكن قضية اللاجئين الجزائريين الذين تدفقت جموعهم صوب الدولتين الشقيقتين، سوى حلقة جديد من مسلسل المعاناة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، بعد أن بلغ الأمر غاية من الخطورة بتزايد أعدادهم [26] نتيجة لانعكاسات سياسة القمع والتجويع وعمليات الإبادة على الوضع الاجتماعي الذي عرف تقلبات خطيرة، خصوصا بعد الشروع في تطبيق مخطط شال الجهنمي مع مطلع سنة 1959 [27].

إن ذلك الوضع المتردي، انعكس بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية التى عرفت سيولا من اللاجئين الفارين من الابادة، والأسر في مراكز التجميع والمحتشدات، حيث لم يكن وليدا لسنة 1959، بل كان في واقع الأمر قد عرف إرهاصات مأساة اللاجئين الأولى منذ سنة 1956، حيث تشير الإحصائيات المتوفرة بأن عملية الهروب نحو الحدود التونسية عرفت تزايدا مطردا ارتبط بتصاعد العمليات العسكرية منذ سنة 1956، وقد بلغ عددهم ستون ألف في شهر أكتوبر 1957، ثم قفز عددهم في شهر أكتوبر 1958 إلى سبعين ألف لاجئ، وعرف خريف 1959، طفرة كبيرة، فيما يتعلق بعدد اللاجئين، الذي سيرتفع بشكل مذهل، قدر ب150 ألف [28] الأمر الذي سيدق ناقوس الخطر بالنسبة لقيادة الثورة من جهة والمنظمات الإنسانية الدولية من جهة أخرى [29].

وقد توافد العديد من هؤلاء اللاجئين على وجه الخصوص من قرى ودواوير مختلفة بالقاعدة الشرقية، وذلك باختلاف درجة تصاعد عمليات القمع والإبادة من منطقة لأخرى، وعن ظروف عملية النزوح التي لم تكن تخلو من الأخطار والمعاناة، يذكر المجاهد محمد حو في شهادته أن عملية النزوح كانت تتم بمساعدة كتائب جيش التحرير الوطني، وهي نفس العملية التي تتم بها عملية حماية قوافل السلاح، وذلك من أجل حماية اللاجئين من الوقوع في قبضة العدو الذي كان يتحرك بصورة مستمرة على الخطوط المكهربة [30].

وينتهي وصول هؤلاء اللاجئين في صورة بائسة ومعاناة رحلة طويلة إلى الحدود التونسية الجزائرية، وعلى مسافة 500 كلم انتشرت مجموعاتهم [31]في أقرب المدن والقرى في الأراضي التونسية، ومن أهم المخيمات التي أقاموا فيها نذكر مخيمات عين الدالية، وسبيطلة، والقصرين، وتالة، وفريانة، وجلمة بين القروان [32].

ولم تكن إقامة هؤلاء اللاجئين على الأراضي التونسية تخلو من المعاناة بسبب الظروف الاجتماعية والصحية التي كانوا يعيشونها يوميا، وعندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد معظم مساكنهم عبارة عن أكواخ تفتقر لأبسط شروط الصحة، الأمر الذي جعل حالة اللاجئين تزداد سوءا يوما بعد يوم، وخاصة منهم الأطفال، الذين كان يتلقفهم الموت بسهولة، نتيجة سوء التغذية والافتقار لأبسط شروط

الحياة [33]وقد ارتبط تدهور حالة اللاجئين بتزايد أعدادهم نحو الحدود التونسية من سنة إلى أخرى حتى أصبحت وضعيتهم في مجملها مزرية للغاية، كما أشار إلى ذلك السيد لانت (LINDT) رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة حول وضعية اللاجئين في أوت 1960، إلى أن هناك وضع سوء تغذية خاصة بالنسبة للأطفال الذين شكلوا نسبة 50 % من مجموع اللاجئين تليهم النساء بنسبة 35 % ثم الرجال بنسبة 15 % الذين أغلبهم من المسنين والشيوخ [34].

لقد شكلت مأساة اللاجئين عبئا من أكبر الأعباء الثقيلة، والمعقدة التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، الأمر الذي كان يفرض على قيادة جبهة التحرير الوطني مهمة التكفل بهم، بحكم ذلك الإرتباط العضوي مع الثورة، رغم الإمكانيات المحدودة في ظل ظروف الحرب الاستعمارية الشرسة التي عرفتها الجزائر حتى الاستقلال.

* موقف قيادة الثورة التحريرية من قضية اللاجئين :

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي قامت به القاعدة الشرقية في الميدان الاجتماعي، إضافة إلى ادوار أخرى، تخص مهمتي النشاط العسكري، والدعم اللوجيستيكي، وقد برز ذلك الدور بشكل خاص في التكفل بمجموعات اللاجئين على التراب التونسي، حيث همت قيادة القاعدة الشرقية فور استفحال الوضع المتردي بتزايد أعداد اللاجئين بتشكيل "لجنة الشؤون الاجتماعية" سنة 1957 [35] التي قامت بإحصاء أعداد اللاجئين الوافدين من الداخل [36] والشروع في تحديد، وتعيين المناطق التي يتم فيها استقرارهم على التراب التونسي [37] لتسهيل عملية توزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس، حيث يذكر المجاهد نوار زراد في هذا السياق، بأن تموين اللاجئين، كان يتم وفق نظام دقيق بواسطة فدائيين من جيش التحرير الوطني مختصين لهذه العملية، وأن تقسيم المؤن على اللاجئين يتم أيضا بواسطة بطاقات تموينية، بحيث تأخذ كل عائلة نصيبها بما يتناسب مع عدد أفرادها [38].

كما قامت هذه اللجنة بتنظيم الحالة المدنية[39] والتكفل بالرعاية الصحية لمجموع اللاجئين الجزائريين، وبالخصوص الأطفال منهم الذين شكلوا نسبة 50 %، وهم معرضين في كل الأحوال، ورغم كل الجهود، إلى الجوع، والبرد، والأوبئة، وخصوصا إذا أدركنا تلك الوضعية السيئة للدولة المضيفة[40]

وبالرغم من ذلك طلبت الحكومة التونسية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في شهر جوان 1957، معالجة مشكلة اللاجئين على أراضيها، الأمر الذي وسع من مهام اللجنة الاجتماعية، حيث أصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي، الذي قام بتسليم المواد الغذائية والأغطية، والملابس والأدوية إلى الحكومة التونسية، وأشرفت هذه الأخيرة على توزيعها على جموع اللاجئين بالتنسيق مع لجنة الشؤون الاجتماعية [41]

ويجب الإشارة إلى أن دور "لجنة الشؤون الاجتماعية" لم يكن بمعزل عن الجهود الجبارة التي قدمها الهلال الأحمر الجزائري [42] في سبيل إغاثة هؤلاء اللاجئين في كل من تونس والمغرب، إذ قام بتأسيس المراكز الصحية، والإشراف عليها، وتزويدها بما تحتاجه، كما أنشأ مراكزبأريانة يتسع إلى 400 لاجئ على الأراضي التونسية [43].

كما كان له الفضل بالتنسيق مع قيادة القاعدة الشرقية، عندما قامت لجنة الشؤون الاجتماعية بفتح مركز للتكوين في الميدان الشبه طبي تحت إشراف بعض الأطباء الجزائريين من الهلال الأحمر

الجزائري، وقد تخرج من هذا المركز العديد من الممرضين، والممرضات، تم توزيعهم لمباشرة مهامهم ضمن الفيالق التابعة لجيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية، وكذلك على قرى اللاجئين الجزائريين (44).

أما بخصوص أبناء اللاجئين عملت قيادة الثورة في القاعدة الشرقية على تجنيد مجموعة من المجاهدين المعطوبين لتدريس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، وأعطت هذه العملية نتائج إيجابية خصوصا عندما عرفت انتشارا عبر جميع القرى والمخيمات التي حددتها اللجنة سابق(45)

وفي نفس الإطار قامت القيادة العامة للقاعدة الشرقية بمبادرة من قيادة الثورة في تونس سنة 1958، بإرسال عدد كبير من الشباب الجزائري من أبناء اللاجئين الحاملين لشهادة التعليم الثانوي أو ما يعادلها إلى الكليات العسكرية والجامعات المدنية التابعة للبلدان العربية الشقيقة، وشمل تعليمهم جميع الاختصاصات سواء منها العسكرية أو المدنية (46).

وفي الميدان التكوين السياسي والعسكري، فانه تم فتح مركز تكويني في الأجهزة اللاسلكية سنة 1959، خصص لأبناء اللاجئين تحت إشراف مختصين في هذا الميدان ،وقد تخرج منه عدد كبير من الإطارات في ميدان الاتصالات اللاسلكية، الأمر الذي دعم فيالق ،وكتائب القاعدة الشرقية للاتصال مع بعضها البعض، لتسهيل عملية التنسيق أثناء العمليات العسكرية (47).

* دور اللاجئين في الثورة التحريرية:

لقد برز دور اللاجئين جليا بمساهمتهم الكبيرة في الثورة التحريرية رغم معاناتهم اليومية خارج بلدهم، منذ توافد المجموعات الأولى على الحدود التونسية، إذ يذكر المجاهد محمد حو في هذا السياق بأن قيادة القاعدة قامت بوضع نواحي في كل مركز، وهذه النواحي تتشكل في هيكلتها على غرار النواحي المعمول بها في التراب الوطني، إضافة إلى الخلايا، وذلك من طبرقة إلى فج حسين، وقد تجند كل من بلغ سنة التجنيد (48).

وبالموازاة مع مهمة القاعدة الشرقية، في عملية تجنيد هؤلاء اللاجئين المتواجدين عبر التراب التونسي في أقرب النقاط من الحدود الشرقية للقاعدة قام أيضا نظام جبهة التحرير الوطني في تونس بنفس العملية، حيث يذكر المجاهد الطيب الثعالبي بأن نظام جبهة التحرير الوطني في تونس، كان يقوم باختيار العناصر القادرة على حمل السلاح ثم يحولون إلى المراكز العسكرية من أجل التدريب، لدمجهم في صفوف الجيش، ويمكن القول أن المنظمة هي التي غذت جيش الحدود بنسبة كبيرة من قواته، وكان هذا العمل يتم بالتنسيق مع قيادة الحدود في الشرق (49).

ومع بداية 1960 قامت لجنة الشؤون الاجتماعية في القاعدة الشرقية بالتجنيد الإجباري لأبناء اللاجئين المتواجدين على الأراضي التونسية بالقرب من الحدود بناء على القرار الذي أصدرته القيادة العامة للثورة، الذي نص على تجنيد جميع أبناء اللاجئين الجزائريين الذين بلغوا سن الرشد، وتدريبهم بطريقة عصرية بهدف إدماجهم في صفوف جيش التحرير الوطني (50)، وفي نفس السياق، يذكر المجاهد عمر مشري، أنه بعد تكوين هيئة الأركان العامة، قررت هذه الأخيرة إلحاق أبناء اللاجئين بجيش التحرير الوطني (51)، ولعل ما يفسر هذه الإجراءات الجديدة التي قامت بها قيادة الثورة بعد إنشاء هيئة الأركان العامة، هي تلك المستجدات الجديدة التي أفرزتها السياسة الفرنسية بعد غلق الحدود

الشرقية بإنشاء خط شال، مما أدى إلى انخفاض عدد عناصر جيش التحرير الوطني القادمين من الداخل، وهو ما جعل القيادة العليا للثورة تتجه نحو أبناء اللاجئين [52].

*خاتمـــــــــة:

رغم كل المجهودان إلا أنها لم تتمكن من حجب حجم مأساة اللاجئين الجزائريين الذين كانوا يعيشون داخل خيام وسط ظروف جد مؤلمة، ومع ازدياد حدة المعارك في الداخل وبالخصوص على الخطوط المكهربة، أصبح عدد اللاجئين في تزايد وبصورة كبيرة، مما تعذر على قيادة الثورة وهيئاتها المحلية، وكذلك حكومتي تونس والمغرب، أن تلبي احتياجات هذه الأعداد الهائلة.

ورغم مساهمات المنظمات الإنسانية الدولية، وفي مقدمتها الصليب والهلال الأحمر الدوليين في مد يد العون إلى جموع اللاجئين، غير أن ذلك لم يسد حاجياتهم، الأمر الذي أصبح يشكل مسألة إنسانية في تاريخ الثورة التحريرية، بعد أن دق ناقوس الخطر أصبح من الضروري أن تطرح مشكلة الجزائريين على المندوبية السامية للاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة [53]، التي أعلن رئيسها سنة 1959 بأن مشكلة اللاجئين، من أهم القضايا التي تستدعي جهدا متواصلا وعملا منسقا للتخفيف من حالة البؤس والخصاصة التي يتخبط فيها كل من غادر أرضها قهرا [54].

وخلاصة لما سبق، يمكن القول أنه بحكم الارتباط العضوي بين اللاجئين والثورة التحريرية بالنظر إلى الدور الذي لعبوه في مساندة ودعم جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة، فإن قضية هؤلاء لم تكن قضية لاجئين بالمعنى المتعارف عليه عالميا، بل أصبحوا يمثلون قاعدة خلفية للثورة، التي استطاعت قيادتها في الخارج، وفي القاعدة الشرقية أن تكون منهم قاعدة بشرية قوية وهامة لدعم ومساندة العمل الثوري [55].

الهوامش:

1) شكل من أشكال السياسة الاستعمارية الفرنسية، طبقته في حربها بالهند الصينية، وكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1954، أنظر : المناطق المحرمة بدأت منذ بداية الثورة، جريدة المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 5.
وتجدر الإشارة إلى أن الأوراس، أنشأت فيها أول منطقة محرمة، في التاريخ المذكور أعلاه، وقدر عدد سكان الأوراس آنذاك بـ 200 ألف نسمة، فرضت عليهم السلطات الفرنسية عن طريق مناشير، مغادرة المنطقة والتوجه إلى مناطق معينة في ظرف لا يتعدى ثلاث أيام، ولم يستجب لهذا الأمر سوى عدد ضئيل من السكان، أغلبهم عجزة وأطفال، أنظر : عمارقليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 10.

2) نفسه ،ص09.

3) نفسه، ص 10، وفي هذا السياق صرح الجنرال موريس شال لأحد مقربيه "لم آت إلى الجزائر ومعي مخطط مجهز...ولا يمكن البتة أن نقول بأن هناك مخطط يدعى مخطط شال لأن الحرب تعتبر تطور مستمرا "، أنظر :. :. بلقاسم آيت حمو. حقائق عن مخطط شال، نحو عملية جومال "، مجلة أول نوفمبر، عدد 19 ، نوفمبر 1984،، 53.

4) عمار قليل، المصدر السابق، ص 12.

5) بلقاسم آيت حمو، مرجع سابق، 53.

6) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص 224.

7) إيفه بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989،، ص 165.

8) حول تدمير القرى وتعذيب السكان « يوضح الجنرال ماسو، بأن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر اعتماد هذه الأساليب الضرورية التي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا »، أنظر : إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 296، فإذا كانت تلك

هي الحقيقة، لماذا يدعي الجنرال صالان في مذكراته فيما يتعلق بساقية سيدي يوسف، بأن الجيش الفرنسي دمر 90 % : من الأسلحة المضادة للطيران التي كانت بحوزة الثوار، ولم يحدث أي تدمير للمساكن في المدينة ؟، أنظر: RAOUL SALAN, memoires.presses de la cité.paris1972..p 258.

9) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 225.

10) إن المناطق المحرمة ليست استراتيجية جديدة في حرب الجزائر، لكن الجديد في هذه المنطقة هو أن سلطات العدو عزمت على إبادة المنطقة بأتم معنى الكلمة، وبذلك أقامت فرنسا دليلا قاطعا على عدم مراعاتها لقوانين الحرب التي تضمنتها اتفاقيات جنيف في 12 أوت 1949، وبهذه الإجراءات التي تتنافى مع القيم الإنسانية فإن فرنسا تدوس على قوانين الحرب صراحة، أنظر : طور جديد في حرب الإبـــادة، جريدة المجاهـد، عـدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.

11) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 226.

12) طور جديد في حرب الإبادة، مصدر سابق، ص 12.

13) إن الإحصائيات الفرنسية المذكورة أعلاه لسنة 1954 يجب أن تضاف إليها نسبة 6 % أي المعدل العادي لزيادة السكان.

14) ومن النواحي التابعة للقاعدة الشرقية التي أصبحت مهددة بالإبادة في المنطقة الجديدة نذكر : القالة، قسم من ناحية عنابة، سوق أهراس، بوشقوف، سدارتة، وللمزيد من التفاصيل حول النواحي الأخرى التابعة للولاية الأولى، أنظر : النواحي المهددة بالإبادة في المنطقة النحرمة الجديدة، جريدة المجاهد، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 12.

15) في حالة ما إذا ما أضفنا هذا العدد، المعدل السنوي لزيادة السكان وهو (2 %) يصبح سكان هذه المنطقة لا يقلون عن 365 ألف نسمة، أنظر : طور جديد في حرب الإبادة، مصدر سابق، ص 12.

16) بعد الإطلاع عن الرقم الحقيقي لعدد سكان هذه المنطقة فإنه يستحيل إجلائهم في مدة ثمان أيام ولنفرض أيضا أن مجموع اللاجئين إلى تونس والذين قتلوا في عمليات القمع والإرهاب يقدرون بـــ 100 ألف، فيبقى هناك 265 ألفا من الجزائريين معرضين للإبادة المطلقة في المنطقة المحرمة.

17) ثلاث قصص عن أعمال الإبادة في الجزائر، جريدة المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 6.

18) في تقرير ألقاه النائب (بيير كلوسترمان) الذي شغل منصبا أعلى في سلاح الطيران الفرنسي في الجزائر، صرح أمام البرلمان الفرنسي حول تدمير القرى « إنني مضطر لأقفال بعض المناطق بوجه "الفلاقا" لذلك يجب علي تدمير كل القرى التي لا أستطيع البقاء فيها، فواجبي الأول هو الحفاظ على أرواح الجنود الذين أتحمل مسؤوليتهم »، أنظر : إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 295 - 296.

19) إيفه بريستير، مرجع سابق، ص 297.

20) أصبحت المنطقة المحصورة بين خطي (موريس وشال) محرمة ويتراوح عرضها بين 50 و100 كلم، يعيش سكانها في قرى أو في محتشدات وتجمعات أقامها العدو بعد ترحيل السكان من أماكن مختلفة، أما المنطقة التي تقع شرق خط شال، والتي تمتد من شرق أم الطبول إلى قرون عائشة (بوحجار) على مسافة تقدر بين 100 كلم طولا و40 كلم عرضا بمحاذاة الحدود التونسية، أصبحت محررة، بعد أن أقام فيها جيش التحرير الوطني، مراكز عسكرية في كل من عين الدراهم، والزيتونة، أنظر : عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص 72.

21) بلقاسم النعيمي، الثورة الجزائرية، أدوارها الرئيسية، مجلة الشباب الجزائري، عدد 11، أفريل 1962، ص 10.وقد صرح دولوفريي لجريدة لوموند في 14 أفريل 1959 بانه اتخذ قرارا بمراقبة شخصية لعمليات تجميع السكان في المحتشدات، لكن في مارس 1960 بلغ عدد المعتقلين مليونين أي ربع السكان في الجزائر، بينما اعترف دولوفري بأنهم لا يتجاوزون مليون وربع في ندوة صحفية في مارس 1961، أنظر : ALGERIAN REPUBLIC, MINISTRY INFORMATION GENOCID IN ALGERIA, THE RESET LEMENT CAMPS, OCTOBRE 1960, P 14.من أهم
المحتشدات التي أقامها العدو بالقاعدة الشرقية، في إطار سياسة الإبادة الجماعية (المنطقة المحرمة)، نذكر : بوثلجة، عين العسل، رمل السوق، الزيتونة، أم الطبول، بوحجار، أنظر : محافظة الطارف، - الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية (1959 - 1962)، محافة. الطـــارف، 16 - 17 أفريل 1987،، ص، ص 22.

22) فتحي الديب، عبد الناصر والثور الجزائرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 22.

23) من مواليد سنة 1935 ببلدية العيون، انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1957، والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1959 برتبة رقيب، أنظر: علي العياشي، مجابهة العدو في الحدود الشرقية/ العددان 88 / 89، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

24) نفسه، ص 42.

25) عرفت قضية اللاجئين تجاوبا كبيرا في العالم إذ اعتبرت الفترة الممتدة من 28 جاون 1959 إلى نهاية جوان 1960، كسنة عالمية للاجئين، وتزامن ذلك مع اشتداد وقع الحرب الطاحنة على السكان المدنيين في الجزائر.أنظر : FRANK BRIDAL, LES 150,000 REFUGES ALGERIENS DE TUNISIE, LA TRIBUNE GENEVE, 10 - 11 OCTOBRE 1959. P 1.

26) إستنادا إلى برنامج ضمان المعونة الغذائية التي قامت به رابطة جمعيات الصليب الأحمر في مساعيها لدى هيئة الأمم المتحدة سنة 1959 فإن عدد اللاجئين الإجمالي قدر بحوالي 290 ألف لاجئ في كل من تونس والمغرب. أنظر: EDWIGE FASSIER, PLUS DE 50,000 PETITS ALGERIEN ATTENDENT VOTRE SOCOURS, LATRIBUNE SUISSE, 10.OCTOBRE 1959, P 1.

وفي مذكرة رفعتها جبهة التحرير الوطني إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثلها في نيويورك السيد شندرلي أن خمس سنوات من الصراع بين الشعب الجزائري وفرنسا قتل أكثر من 500 ألف ضحية من المدنيين وسجن 100 ألف شخص في المحتشدات وفر 300 ألف لاجئ إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب)، أنظر ALGERIEN REPUBLIC, IN THE WORK CITED, P28.

27) مأساة اللاجئين، فضيحة الانسانية، جريدة المجاهد، عدد 55، 16 نوفمبر 1959، ص 8، وأيضا : FRANK BDIDAL, OP.CIT. P1

28) إن مشكل اللاجئين دفع بحكومتي تونس والمغرب إلى تحمل ممارسة كل أشكال الضغط والتمشي مع ما تمليه السلطات الفرنسية لإنهاء الحرب، إضافة إلى أن تضخم مشكلة اللاجئين الجزائريين، سيشكل عبئا كبيرا على عاتق قيادة الثورة، مما يحد من قدراتها المالية والمادية للتفرغ كلية الواجب القتالي، أنظر : فتحي الديب، مصدر سابق، ص 365.

29) شهادة المجاهد محمد حو، لمجلة أول نوفمبر، عدد 98-99، نوفمبر، ديسمبر 1988، ص 43.
ويضيف المجاهد عمار شمام (شكاي) في نفس السياق, أنه لولم تكن الكتائب التابعة للقاعدة الشرقية، لما إستطاع الأفراد والعائلات (اللاجئين) العبور نحو الحدود التونسية, أنظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني لثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثالث، نادي الصنوبر، 8-10 ماي 1984، ص27.

30) EDWIGE FASSIER, LES ENFANTS REFUGIES ALGERIENS, LA TRIBUNE SUISSE, N° 49, 03 DECEMBRE 1960, P 1.
أما في المغرب تم تجميعهم في منطقة وجدة من بينهم 10 ألاف، اختاروا الجنوب في منطقة تافيلات الشبه الصحراوية.

31) ثلاثة قصص عن أعمال الإبادة بالجزائر، جريدة المجاهد، عدد 20، السبت 15 مارس 1958، ص 6 - 7، وأيضا: عمار قليل المصدر السابق، ص19.

32) اللاجئون هل يفكر فيهم أحد، جريدة المجاهد، عدد 36، 6 فيفري 1959، ص 2، وأيضا : محمد الأخضر السائحي، نوفمبر، الصوت والصدى (الموسوعة التاريخية للشباب)، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر 1985، ص 85.

33) EDWIGE FAESSIER, OP.CIT, P 1، وأيضا : مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية، مصدر سابق، ص 8.

34) تألفت هذه اللجنة من جبهة وجيش التحرير الوطني، وقد شكلت خصيصا للتكفل الاجتماعي لمجموع اللاجئين الفارين من التراب الوطني إلى الشريط الحدودي، أنظر : إبراهيم العسكري لمحات من مسيرة الثورة الجزائرية، ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 329.

35) تمت عملية إحصاء اللاجئين على التراب التونسي بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري، واستفاد هؤلاء اللاجئون من بطاقات خاصة تعرف ببطاقة اللاجيء.

36) من أهم المناطق التي حددتها لجنة الشؤون الاجتماعية على الأراضي التونسية، هناك : عين السلطان، ووادي بغلة، والفروحة، وكهف السنور، التي تحولت لاحقا إلى قرى بسيطة بنيت بسواعد هؤلاء اللاجئين بمساعدة أفراد جيش التحرير الوطني، التابع للقاعدة الشرقية، أنظر : إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 229.

37) شهادة المجاهد نوار زراد لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

38) عملت هذه اللجنة على تنظيم الحياة الاجتماعية لهؤلاء اللاجئين، من خلال تسجيل المواليد والوفيات، كما سنت نظاما يضبط الحياة الزوجية، والعقود، والطلاق، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام، ما هو إلا امتداد للنظام المعمول به في التراب الوطني، بناء على نصوص قرارات مؤتمر الصومام 1956.

39) إن ما يفسر أيضا استمرار تلك الوضعية المزرية لجموع اللاجئين الذين قدر عددهم بـ 150 ألف، هو استقرارهم في بلد صغير، وفقير مثل تونس، التي بلغ عدد العاطلين عن العمل فيها 400 ألف من أصل 3,5 مليون نسمة، أنظر : مأساة اللاجئين، فضيحة الإنسانية، مصدر سابق، ص 8.

40) EDWIGE FASSIER, OP.CIT, P 1، وايضا : إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 229 - 230، وتجدر الإشارة إلى أن التونسيين المقيمين على الحدود، كانوا يتمتعون بنفس الدعم الذي حظي به اللاجئون الجزائريون. أنظر : MOHAMED GUENTARI, , ORGANISATION POLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION,. T.II , OPU, ALGER, 1994.P713.

41) أنشأ الهلال الأحمر الجزائري في 8 جانفي 1957 بطنجة، ثم حول مقره إلى تونس، ويمكن القول أنه كان نتيجة حتمية للأوضاع التي كان يعيشها الشعب الجزائري بسبب الإبادة الجماعية للسكان، انظر : FROUK BENATIA, OP.CIT. P 81، وأيضا : عمار قليل، الجزء الأول، المصدر السابق، ص 360.

42) نفسه، ص 360.

43) إبراهيم العسكري، المصدر السابق. ص 333، وزيادة عن الأعمال التي قام بها الهلال الأحمر الجزائري لإغاثة اللاجئين في العلاج والإسعاف،وتوفير الأدوية، كان له أيضا اتصال بالهلال والصليب الأحمر الدوليين، لفائدة هؤلاء اللاجئين من أبناء الثورة، واستطاع أيضا الحصول على لائحة لصالح اللاجئين في نوفمبر 1957، على إثر انعقاد المؤتمر 19 الدولي لهيئة الصليب الأحمر بدلهي الجديدة، أنظر : عمار قليل، المصدر السابق، ص 360.

44) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 330.

45) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 333.

46) نفسه ،ص 330، وفي نفس الوقت قامت القاعدة سنة 1957، بإنشاء ورشة خياطة الألبسة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني.

47) شهادة المجاهد محمد حو لمجلة أول نوفمبر، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 43.

48) علي العياشي، نظام جبهة التحرير الوطني في تونس (حوار مع المجاهد الطيب الثعالبي)، مجلة أول نوفمبر، عدد 93 - 94، ماي - جوان 1988، ص 47.

49) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 330.

50) خليفة الجنيدي، حوار حول الثور ج3.المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام.الجزائر.1986، ص 39.

51) من أبرز المراكز العسكرية التي خصصت لتدريب أبناء اللاجئين نذكر : حمام السيالة، قرب باجة، مركز قرب الحلفاية قرب الكاف، الزيتونة قرب غار الدماء، مزرعة بني PENY المعروفة بمزرعة موسى نسبة إلى موسى لحوا سنية.... الخ. أنــظر :

MOHAMED GUENTARI, OP.CIT. P 717

52) ما وصل إلى اللاجئين من إعانات، جريدة المجاهد، العدد 42، 18 ماي 1959، ص 2.

لقد أقرت هيئة الأمم المتحدة، يوم 6 نوفمبر 1958، مشروع قرار تقدم به المنجي سليم نائب تونس والفيلالي نائب المغرب لدى هيئة الأمم يتضمن حث المندوب السامي للشؤون الاجتماعية على الإسراع بمساعدة اللاجئين بكيفية ناجعة، وقد حاز القرار على أغلبية 52 صوتا مقابل صوتين هما : فرنسا وجنوب إفريقيا، وامتناع 15 دولة عن التصويت، أنظر : عمار قليل، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص 16.

53) ما وصل إلى اللاجئين من إعانات، مصدر سابق، ص 2.

54) محمود الواعي، مهام جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في لأوراس، المرحلة الانتقالية للثورة من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجــاهد، 1995، ص 203.ويذكر المجاهد خليفة الجنيدي في هذا السياق أن غالبية جيش الحدود هم من اللاجئين، أنظر خليفة الجنيدي، المصدر السابق، ص 42.